الأمم المتحدة

A/66/369–S/2011/590*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٨/٦٥ وقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدِّم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويتضمن التقرير آخر المستجدات بشأن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور التقرير السابق (A/65/873-S/2011/381) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويتناول التقرير أيضا بإيجاز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية ويقدم معلومات عن الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

ثانيا – ملخص التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

ألف – الحالة الأمنية

٣ – انخفض عدد الحوادث الأمنية خلال شهري تموز/يوليه (٢٦٠٥ حوادث) وآب/أغسطس (٢ ٣٠٦ حوادث) مقارنة بشهر حزيران/يونيه (٢ ٦٢٦ حادثا). وفي نهاية

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

290911 230911 11-49870 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

آب/أغسطس، بلغ متوسط عدد الحوادث الشهرية بالنسبة لعام ٢٠١١ ما قدره ٢ ١٠٨ حوادث أي بزيادة نسبتها ٣٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. ولا تزال المصادمات المسلحة وحالات استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل غالبية هذه الحوادث. ولا يزال جنوب البلد وجنوبه الشرقي، لا سيما المنطقة المحيطة بمدينة قندهار مركز النشاط العسكري، كما حدث فيها ثلثا مجموع الحوادث الأمنية تقريبا.

٤ - وفي تموز/يوليه، وقعت ٩ حوادث انتحارية، وهو الشهر الثالث على التوالي الذي ينخفض فيه عدد هذه الحوادث بعد أن بلغت ذروتها في نيسان/أبريل الذي شهد ١٧ حادثا. ووقع في آب/أغسطس ١١ هجوما انتحاريا. وحتى نهاية آب/أغسطس، بلغ متوسط العدد الشهري للهجمات الانتحارية لعام ٢٠١١ ما قدره ١٢ هجوما، ولم يتغير هذا الرقم مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وشكلت الهجمات الانتحارية المعقدة نسبة أكبر من العدد الإجمالي للهجمات الانتحارية، إذ تم شن ما متوسطه ثلاث هجمات في الشهر في عام ٢٠١١، بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة قياسا إلى نفس الفترة من عام ٢٠١٠. وواصل المتمردون شن هجمات انتحارية معقدة في المراكز الحضرية، بما في ذلك الهجمات التي شنت على نزل إنتركونتنتال في كابل في ٢٨ حزيران/يونيه وعلى المجلس البريطاني في ١٩ آب/أغسطس، وبجوار سفارة الولايات المتحدة في كابل في ١٣ أيلول/سبتمبر، وعلى مراكز المقاطعات مثل الهجوم الذي وقع في تيرين كوت، في مقاطعة أوروزغان في ٢٨ تموز/يوليه. ولم تعد الهجمات الانتحارية تركز على جنوب أفغانستان فقط، إذ يبلغ حاليا عدد هذه الهجمات ٢١ هجوما في المنطقة الوسطى.

٥ - وكما هو الشأن في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، واصل المتمردون القيام بحملة تخويف، شملت عمليات اغتيال استهدفت مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، وأفراد من قوات الأمن وزعماء سياسيين ودينيين محليين من ذوي النفوذ. ووقع ٥٤ حادثا في تموز/يوليه و ٧٢ حادثا في آب/أغسطس أودت بحياة ٨٩ فرداً و ٩٣ فرداً على التوالي. وقتلت الشخصيات البارزة الأربع التالية من جنوب أفغانستان في تموز/يوليه: أحمد والي كرزاي، رئيس مجلس مقاطعة قندهار؛ وحكمة الله حكمت، رئيس مجلس علماء الشورى في قندهار؛ وجان محمد خان، كبير مستشاري الرئيس؛ وغلام حيدر حميدي، عمدة مدينة قندهار. وترددت أنباء هذه الاغتيالات في جميع أنحاء البلد مما أثار انشغالات بشأن الاستقرار السياسي في الجنوب نظرا لما للأشخاص الذين قتلوا من تأثير في حكومة كابل وما تربطهم بها من علاقات.

٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، بدأت العملية الرسمية لنقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية في باميان، كابل (باستثناء مقاطعة ساروبي) وفي بانشر، وفي البلديات والمقاطعات التابعة لها في هيرات، ومزار شريف، ومهترلام، ولشكركاه. ولا تزال هذه المناطق تواجه تمرداً قادرا على المقاومة يبذل محاولات متحديا قدرات القوات الأفغانية على الحفاظ على الأمن.

٧ - وفي اجتماع عقدته اللجنة الأمنية الدائمة في ٢٨ حزيران/يونيه، وافق أعضاء المجلس المشترك للتنسيق والرصد على زيادة قوام الشرطة الوطنية الأفغانية من ٠٠٠ ١٣٤ فرد إلى ٠٠٠ ١٥٧ فرد وزيادة قوام الجيش الوطني الأفغاني من ٦٠٠ ١٧١ فرد إلى ٠٠٠ ١٩٥ فرد. وفضلا عن ذلك، وافق الأعضاء على تعجيل الجهود المبذولة من أجل إضفاء الطابع المهني على قوة الشرطة، وكذلك على إجراء الإصلاحات المؤسسية والإدارية في وزارة الداخلية. ويزداد التأكيد على جعل قوات الأمن الوطني الأفغانية قادرة على العمل مستقلة، مع زيادة تركيز المجتمع الدولي على توفير التدريب لقوات الأمن في المجالات الرئيسية، بما في ذلك اللوجستيات والدعم. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الرصد وتقديم المشورة إلى كل من الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن المبادرات الأمنية القائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك الشرطة المحلية، نظرا للآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك والتي لها صلة بمسائل الإفلات من العقاب والقيادة والتحكم، والفرز وخطر عودة الميليشيات المنحازة عرقيا أو سياسيا.

باء - التطورات السياسية

٨ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أمرت محكمة خاصة أنشأتها المحكمة العليا بإحداث ٦٢ تغييرا في هيئة ووليسي جيرغا (مجلس النواب في الجمعية الوطنية) البالغ عدد أعضائه ٢٤٩ عضوا بعد إجراء عملية إعادة فرز للأصوات على أساس مخصص. وفي ٣ آب/أغسطس، صدر قرار عن محكمة الاستئناف يؤكد نتائج المحكمة الخاصة موجها انتباه الرئيس للمسألة. وفي ١٠ آب/أغسطس، أصدر الرئيس حامد كرزاي مرسوما يأمر فيه اللجنة الانتخابية المستقلة بحسم المسألة دون تأخير. وأعادت اللجنة النظر في ٦٢ حالة أكدت عليها المحكمة الخاصة، وفي ٢١ آب/أغسطس أعلنت ٩ تغييرات في عضوية مجلس ووليسي جيرغا. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أدى ثمانية أعضاء من بين الأفراد التسعة اليمين في ظل ظروف أمنية مشددة. وأدى المرشح التاسع اليمين في ١٠ أيلول/سبتمبر بعد رجوعه إلى كابل.

٩ - وكان التنازع بشأن النتائج الانتخابية وبشأن تحديد الحَكَم الأخير هما مصدر التوترات المستمرة بين مختلف فروع الحكومة، والدالين عليها في الوقت نفسه. وأصر مجلس

ووليسي جيرغا، الذي عقد جلسته خلال العطلة الصيفية مبديا بذلك وحدته ضد المحكمة الخاصة، على أن نتائج الانتخابات نهائية وأن اللجنة الانتخابية المستقلة هي الجهة الوحيدة المخولة بالبت في المسألة. وفي ١٠ آب/أغسطس، اتخذ المجلس قرارا كرر فيه طلبه المتعلق بعزل المدعي العام وقضاة المحكمة العليا الستة الذين أنشأوا المحكمة الخاصة. وواصلت المحكمة الخاصة، من جهة أخرى، تأكيد علو مكانتها القانونية، وطالبت في ١٦ آب/أغسطس بأن تنفِّذ اللجنة جميع التغييرات البالغ عددها ٦٢ تغييرا، مكررة التأكيد على أنه ما لم تتم هذه التغييرات فإن مجلس ووليسي جيرغا يعتبر غير شرعي. وخلال كامل هذه الفترة، ظل المرشحون المدعومون من المحكمة الخاصة يطالبون، في سلسلة من المظاهرات في كابل، بتنفيذ التغييرات الـ ٦٢ جميعها، بينما رفض تحالف يتكون من طائفة كبيرة من المعارضين في الجمعية الوطنية ومؤيديهم القبول بأي تغيير واعتصموا على مدى عدة أسابيع داخل الجمعية الوطنية للإعراب عن عدم رضاهم. ومنذ صدور إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة، ومجلس ووليسي جيرغا منقسم على نفسه، إذ لا يزال التحالف المذكور أعلاه يرفض أعضاء الجمعية الوطنية الجدد، كما يرفض المشاركة في الجلسات ما دام زملاؤهم التسعة السابقون مستبعدون. وفي الوقت نفسه، تدعم مجموعة جديدة قرار اللجنة مؤكدة أن هذه فرصة للخروج من المأزق.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من احتجاجات المشرعين الصاخبة، لم تعلن السلطة التنفيذية عن مرشحين للمناصب السامية، بما في ذلك الوزراء وقضاة المحكمة العليا. ومع ذلك واصلت الجمعية الوطنية ممارسة خدمتها الرقابية. واستدعى مجلس ووليسي جيرغا وزراء الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والشؤون القانونية لاستجوابهم عن الأحداث التي وقعت عبر الحدود في كونار. واستدعى كذلك وزير التجارة والصناعات ليجيب عن أسئلة تتعلق بأسعار الأغذية وكذلك وزير الشؤون الخارجية ومستشار الأمن القومي لتقديم تقرير مستكمل عن حالة المناقشات مع الولايات المتحدة بشأن إمكانية إقامة شراكة استراتيجية. وبالمثل، استجوب مجلس ميشرانو جيرغا (مجلس الأعيان في الجمعية الوطنية) كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم أعضاء الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث بشأن الترتيبات الخاصة بضحايا الفيضانات والجفاف، ووزير الداخلية بشأن الحالة الأمنية. وتباطأ التقدم في تنفيذ برنامج العمل القانوني بسبب التركيز على المناقشة المتعلقة بتكوين مجلس ووليسي جيرغا وأنشطة المحكمة الخاصة، غير أنه مع ذلك سن المجلسان ثلاثة قوانين هي: القانون بشأن الغابات، والقانون المتعلق بأفراد الجيش الوطني الأفغاني، وقانون تسليم المجرمين.

١١ - وواصل مجلس السلام الأعلى وأمانته المشتركة أنشطة الاتصال، بما في ذلك القيام برحلات ميدانية إلى هيرات، وباكتيا، وباكتيكا، وقندهار، وتخار، وبدخشان وتدشين لجان

السلام في المقاطعات. وسافر أعضاء المجلس أيضا إلى النرويج وألمانيا وإندونيسيا والهند طلبا للدعم لعملية السلام بقيادة أفغانستان والمشاركة في المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقديم المساعدة إلى مجلس السلام الأعلى من خلال فريق دعم السلام. وتبادل ممثلي الخاص مع قيادة مجلس السلام الأعلى بانتظام الآراء والأفكار من أجل الترويج للمصالحة كجزء من عملية سلام أوسع نطاقا وشاملة. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أصدرت حركة طالبان بيانا عاما تطلب فيه الاعتراف بها كقوة سياسية وعسكرية كي تضطلع بدور في بناء السلام والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الحركة إلى دول المنطقة أن تهيئ بيئة تعاون وثقة ملائمة تقوم على المصالح الوطنية المشتركة.

١٢ - وفي القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه، قرر مجلس الأمن أن يقسم قائمة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى شقين، وينشئ لجنتي جزاءات منفصلتين، إحداهما تستهدف الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بحركة طالبان والأخرى تستهدف تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وفي ١٨ تموز/يوليه، وافق المجلس على رفع أسماء ١٥ من الأعضاء السابقين في حركة طالبان من قائمة الجزاءات المنشأة عملا بقراره ١٩٨٨ (٢٠١١). ورحبت الحكومة وأعضاء مجلس السلام الأعلى برفع أسماء هؤلاء الأفراد من القائمة وإنشاء لجنتين منفصلتين، ونوهوا بهذين الإجراءين باعتبارهما خطوتين هامتين في اتجاه تحقيق المصالحة وبناء الثقة.

١٣ - ووفقا للأمانة المشتركة، التحق ٢ ٣٧٤ من المندمجين ببرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج في نهاية تموز/يوليه، أي بزيادة قدرها ٤٣١ فردا مقارنة بالشهر السابق. وقد تم إنشاء ٢٣ لجنة سلام في المقاطعات والموافقة عليها وهي تباشر حاليا عملها. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت أفرقة المقاطعات التابعة للأمانة المشتركة تعمل في ٢٥ مقاطعة. وتم تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لموظفي هذه الهيئات، بمن فيهم رؤساءها، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه بهدف زيادة تعزيز قدرتها على تنفيذ البرنامج. هذا وتمت الموافقة على إجراءات تشغيلية موحدة بشأن الفرز وتقديم المساعدة في فترة الانتقال، وحسابات المقاطعات والمنح الصغيرة، وجرى توزيعها على سلطات المقاطعات.

جيم - التعاون الإقليمي

١٤ - واصلت حكومة أفغانستان تعزيز الحوار والتعاون مع الدول المجاورة. وفي إطار اللجنة الأفغانية الباكستانية المشتركة للمصالحة والسلام المنشأة حديثا، عقد الفرع التنفيذي

في اللجنة اجتماعا في كابل في ١٩ حزيران/يونيه. وأكد ممثلو باكستان من جديد دعمهم لجهود السلام والمصالحة بقيادة أفغانستان، واستعدادهم لتشجيع وتيسير عملية شاملة. وفي ٢٠ تموز/يوليه بكابل، اجتمع رئيس باكستان، آصف علي زرداري، مع الرئيس كرزاي لمناقشة القضايا الإقليمية والدولية، والعلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، فضلا عن الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب. وتقرر أن يسافر وزير التجارة والصناعات في أفغانستان إلى إسلام أباد لمتابعة التحديات في مجال العبور بين أفغانستان وباكستان.

١٥ - ويمكن أن يمثل الاتفاق الأفغاني الباكستاني بشأن تجارة المرور العابر، الذي دخل حيز النفاذ في ١٢ حزيران/يونيه خطوة هامة في تيسير التجارة الإقليمية. والتنفيذ الكامل لهذا الاتفاق أصبح الآن هو مفتاح تحقيق منافع اقتصادية عملية.

١٦ - وعقد الفريق الأساسي الثلاثي المشترك بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية اجتماعين في كابل في ٢٨ حزيران/يونيه وفي إسلام أباد في ٢ آب/أغسطس. وركز الاجتماعان على مسائل الأمن على الحدود والمصالحة والاقتصاد.

١٧ - واجتمع فريق الاتصال الدولي لأول مرة في كابل في ٢٧ حزيران/يونيه. وفضلا عن ذلك، عقد الفريق العامل المعني بالتعاون الإقليمي التابع لفريق الاتصال اجتماعين في ٣ حزيران/يونيه في اسطنبول وفي ٢٦ حزيران/يونيه في كابل. وشارك نائب وزير الخارجية في أفغانستان في رئاسة هذه الاجتماعات إلى جانب الممثل الخاص لتركيا المعني بأفغانستان وباكستان وممثلي الخاص. وركزت الاجتماعات على المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالتعاون الإقليمي وعلى التحضير لمؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان الذي من المقرر عقده في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وممثلي الخاص، بناء على طلب حكومة أفغانستان وبالتعاون مع حكومة تركيا، حكومة أفغانستان التي ستترأس الاجتماع، وذلك في إطار التحضير للمؤتمر.

١٨ - وعقدت أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية قمة في طهران في ٢٥ حزيران/يونيه. ووقّع رؤساء البلدان الثلاثة إعلانا بشأن تعزيز الجهود المشتركة في مجالي مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب، وبشأن توسيع نطاق التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي.

١٩ - وعُقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في طهران في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. وحضر هذا المؤتمر رؤساء بلدان المنطقة، بما فيها أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان. وكانت الأمم المتحدة ممثلة أيضا في المؤتمر.

٢٠ - وتم أيضا عقد اجتماع رباعي ثالث حضره رؤساء كل من الاتحاد الروسي وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان في دوشامبي في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وناقش قادة البلدان الأربعة القضايا المتعلقة بالتجارة والتعاون في المنطقة، مع التركيز على المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة والزراعة والتجارة والنقل العابر. وشددت الأطراف على أهمية تنفيذ مشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء، الذي يشمل مد خطوط لنقل الكهرباء من قيرغيزستان وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان، وبناء خط أنابيب غاز عبر أفغانستان. وشمل برنامج العمل السياسي للاجتماع بنودا بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وأولى الرؤساء اهتماما خاصا للقضايا المتعلقة بأفغانستان، بما في ذلك المصالحة والانتقال وعملية كابل.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢١ - ازداد القلق إزاء حماية المدنيين بسبب ارتفاع عدد الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين. وفي تقرير منتصف السنة بشأن حماية المدنيين، الذي يغطي فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١١، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٤٦٢ ١ وفاة في صفوف المدنيين، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠، وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٨٠ في المائة من هذه الحالات، أي بزيادة قدرها ٢٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وكانت القوات المؤيدة للحكومة مسؤولة عن ١٤ في المائة من وفيات المدنيين، أي بنقص قدره ٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وفي ٦ في المائة من الحالات، يمكن أن تُعزى وفيات المدنيين إلى أي من طرفي النزاع.

٢٢ - وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٩٧١ وفاة في صفوف المدنيين و ٤١١ ١ إصابة، أي بزيادة قدرها ٥ في المائة من إصابات المدنيين مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وكان للعناصر المناوئة للحكومة علاقة بإصابة ٨٤١ ١ مدنيا (٧٧ في المائة)، وبلغ عدد المصابين على أيدي القوات المؤيدة للحكومة ٢٨٢ (١٢ في المائة). ولم يتسن نسبة بقية المصابين إلى أي طرف من طرفي النزاع. ويمكن أن تُعزى الزيادة في عدد المصابين، في سياق ازدياد حدة القتال عموما، إلى استخدام العناصر المناوئة للحكومة في المقام الأول للأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تكون في شكل أقراص ضغط مشابهة للألغام البرية، ولهجمات الانتحاريين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وكانت الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية سببا في ٤٥ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين، أي بزيادة قدرها ١٧٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام

٢٠١٠. وفي تطور مثير للجزع، شنّت العناصر المناوئة للحكومة هجوما على مستشفيين وعدد من المساجد، وهي أماكن محمية بموجب القانون الدولي. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أسفر هجوم انتحاري ضد مستشفى في مقاطعة لوغار عن مقتل ٢٥ مدنيا، بمن فيهم ١٣ طفلا، وإصابة ٢٥ آخرين. وحدثت في جميع أنحاء البلد عمليات قتل محددة الأهداف استهدفت مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأفراد مرتبطين أو يعتقد أنهم مرتبطون بالحكومة و/أو القوة الدولية للمساعدة الأمنية (انظر الفقرة ٥ أعلاه).

٢٣ - ولا تزال الضربات الجوية التي تشنها القوات المؤيدة للحكومة السبب الرئيسي في قتل المدنيين إذ بلغ عدد المدنيين الذين قُتلوا في تموز/يوليه ٣٨ مدنيا، وهو أعلى رقم شهري سُجل منذ شباط/فبراير ٢٠١٠. وازداد عدد المدنيين الذين يُقتلون في المعارك البرية والمصادمات المسلحة بنسبة ٨٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. ووثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال هذا الربع من السنة، ٣٨ حالة وفاة في صفوف المدنيين (٧ في المائة من مجموع الوفيات) بسبب عمليات التفتيش العسكرية، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها المشمولة في التقرير من عام ٢٠١٠. ولا تزال إصابات المدنيين التي تُسفر عنها الضربات الجوية والغارات الليلية تشكّل مصدر غضب وامتعاض الأهالي الأفغانيين من القوات العسكرية الدولية.

٢٤ - وضاعفت البعثة جهودها في مجال الدعوة ورصد تنفيذ الشرطة والمدعين العامين والقضاة للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. ويزداد وعي السلطات القضائية بهذا القانون. وسجل المدعون العامون في ٢٨ مقاطعة شكاوى في إطار هذا القانون في السنة الماضية، ومع ذلك فإن أقل من ربع الحالات بلغ إلى المحاكم. ولا يزال العنف ضد المرأة وإفلات مرتكبيه من العقاب ظاهرة متفشية، ويُعزى جانب كبير من هذا العنف إلى الممارسات التقليدية الضارة مثل الزواج القسري والزواج دون السن القانونية. ولا تحقق السلطات في غالب الأحيان في هذه الأعمال التي يجرمها القانون ولا تعتقل مرتكبيها، بينما تواصل اعتقال النساء والفتيات اللاتي تحاولن الهروب من الزواج القسري أو إساءة معاملة أُسرهن لهن، متهمة إياهن بنية ارتكاب الزنا. وساعدت البعثة حكام المقاطعات وإدارات شؤون المرأة على إنشاء وتعزيز لجان في المقاطعات لمنع العنف ضد المرأة، ونظمت برامج توعية لفائدة أعضاء المجتمع المدني والمسؤولين في ١٣ مقاطعة.

٢٥ - ودعت البعثة إلى مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء، والضحايا وأُسرهم في عمليات السلام والمصالحة بما في ذلك برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، مؤكدة على ضرورة الحوار بين السكان المحليين والأطراف التي تتفاوض بشأن السلام، كما دعت إلى التمثيل الشامل في جميع محافل صنع القرار. وأثارت البعثة الشواغل المتعلقة بالعدالة

والمحاسبة، بما في ذلك فرز المقاتلين السابقين، وذلك لكفالة عدم استفادة منتهكي حقوق الإنسان المعروفين من البرنامج، ودعت إلى أن تكون جميع عمليات البت في المظالم شفافة وأن تنفذ على مستوى المجتمع المحلي ولا تكون بديلا عن المحاكمة الجنائية.

٢٦ - وفي حزيران/يونيه، وفي إطار مبادرة الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع لفريق الأمم المتحدة القطري في دايكوندي، بأفغانستان، تلقى كبار مسؤولي العدالة تدريبا على تطبيق آليات الحماية لضمان حقوق المرأة. وتلقى حتى الآن ٦ قضاة، و ٢٢ مدعيا عاما، و ٢٨ ضابطا من ضباط الشرطة القضائية و ٨٩ قائدا من قادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين تدريبا على تطبيق قانون الأراضي وقانون الأسرة، وعلى حماية المرأة والطفل في الإجراءات الجنائية.

٢٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مراقبة مرافق الاحتجاز في كامل أنحاء أفغانستان، بما في ذلك عن طريق إجراء زيارات إلى مرافق الاحتجاز التابعة للمديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية في كابل وقندهار وخوست وكابيسا ولغمان وتخار لرصد حالات الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وضمانات المحاكمة العادلة. وقد حققت البعثة في ادعاءات تتعلق بسوء المعاملة والاحتجاز لفترات طويلة دون توجيه تُهمة، أو المحاكمة دون الحصول على محام في قضايا شملت معتقلين لهم علاقة بالتزاع، من بينهم أطفال. وتُجري البعثة مناقشات مع الحكومة بشأن حالات سوء معاملة خطيرة تعرض لها المعتقلون في العديد من المرافق التي تديرها المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية.

٢٨ - ويسّرت البعثة بالتعاون مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تقييم لقدرات اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في أيار/مايو وفي تموز/يوليه ٢٠١١. ولاحظ التقييم أن ثمة حاجة، لكفالة استمرارية واستقلال اللجنة في الأمد الطويل، إلى إيجاد إطار تشريعي قوي، وزيادة التمويل الحكومي، وإقامة تعاون أوثق مع الحكومة. وواصلت البعثة، مع شركاء دوليين، تقديم المساعدة إلى اللجنة لتحسين قدرتها على إنجاز ولايتها. وقدمت البعثة مساعدة تقنية إلى وحدة دعم حقوق الإنسان في وزارة العدل من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان المحددة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩.

٢٩ - وفي سياق حقوق الطفل، أشارت البحوث التي أجرتها البعثة في ٥ مقاطعات إلى أن العناصر المناوئة للحكومة جندت أطفالا لتنفيذ هجمات انتحارية، وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتهريب الأسلحة والبزات العسكرية، وأن قوات الأمن الوطني الأفغانية جنّدت أطفالا بدافع استغلالهم جنسيا. وفي ٦ تموز/يوليه، أصدر وزير الداخلية مرسوما أكد

فيه من جديد التزام الحكومة بمنع تجنيد من هم دون السن القانونية، ومنع الاستغلال الجنسي وقتل الأطفال وتشويههم، وهي كلها جرائم تخالف القوانين الوطنية والدولية يرتكبها أعضاء قوات الأمن التابعة لها. وفي رسالة إلى نائب وزير الخارجية، جاويد لودين، رحب ممثلي الخاص، باسم الأمم المتحدة بهذا المرسوم. ومن الأهمية بمكان تنفيذ خطة العمل، التي تتضمن اتخاذ تدابير ضد مرتكبي هذه الأعمال، دون تأخير.

رابعا – الحكم وسيادة القانون

٣٠ – عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبرنامج الإنمائي معا، في إطار الجهود الأوسع نطاقا لمكافحة الفساد في أفغانستان، وكجزء من توصية مؤتمري لندن وكابل لإنشاء لجنة للرصد والتقييم، عملا معا من أجل دعم دورة وطنية ودولية مشتركة ثانية للجنة الرصد والتقييم يقوم البرنامج الإنمائي بدور الأمانة المؤقتة لها. وتعكف اللجنة حاليا على وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الأمانة لتحديد نقاط مرجعية في مجال مكافحة الفساد. ويقوم المانحون بتنسيق الجهود لمكافحة الفساد من خلال الفريق العامل للمجتمع الدولي المعني بالشفافية والمساءلة، الذي وافق على دعم اللجنة في تنفيذ خطة العمل النهائية.

٣١ – وفي تموز/يوليه، صدر مشروع برنامج الأولويات الوطنية بشأن القانون والعدالة. ومن المتوقع أن يكون البرنامج في صيغته النهائية بمثابة استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة للسنوات الثلاثة المقبلة، مع التركيز بدرجة كبيرة على توسيع نطاق نظام العدالة الرسمية ليشمل المقاطعات والمحافظات. وشهدت بعض قطاعات نظام العدالة تحسنا مثل زيادة توفير المعونة القانونية، وتنظيم المحاكمات العلنية، واستخدام الأدلة بدلا من الاعترافات كأساس للإدانة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال نظام العدالة يواجه مشاكل ليس أقلها المشكلة الأمنية – وهو السبب الرئيسي وراء قرار نقل المديرية المركزية للسجون من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية. ولا يزال يساورني القلق من أن عملية النقل هذه قد تقلل من أهمية المكاسب التي تحققت في هذا القطاع في السنوات الأخيرة وأنه ما لم تتوفر الضمانات الهيكلية الملائمة داخل وزارة الداخلية، فإن خطر انتهاكات حقوق الإنسان في السجون سيزداد.

خامسا – تنفيذ عملية كابل وتنسيق المعونة

٣٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي تنفيذ عملية كابل، أي عملية الانتقال إلى القيادة الأفغانية وتولي أفغانستان زمام المسؤولية، التي أعيد تأكيدها خلال المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في كابل في ٢٠ تموز/

يوليه ٢٠١٠، ويشمل ذلك عقد اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد (بشأن الأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، بعد توقف دام ثمانية أشهر، في ٢٨ حزيران/يونيه و ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه. واتُفق على أن تعقد اللجان الدائمة اجتماعاتها في الربع الأخير من عام ٢٠١١، وبالتالي كفالة استمرار نزاهة عملية كابل.

٣٣ - وأوصت اللجان الدائمة الثلاث بأن تعرض سبع برامج وطنية ذات أولوية على الاجتماع المقبل للمجلس المشترك للتنسيق والرصد لإقرارها، ووافقت مبدئيا على ستة برامج إضافية من هذا القبيل. وشرعت الحكومة في إجراء مشاورات بشأن البرامج الرئيسية ذات الأولوية الوطنية في مجال الحوكمة مع التزام واضح بكفالة وضع صيغة نهائية للبرامج التي تركز على الحوكمة وإصلاح الإدارة العامة على الصعيد دون الإقليمي. وفضلا عن ذلك، تم الاتفاق على أن تنشئ حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي فرقة عمل لإجراء مشاورات بشأن تعديل أربعة برامج رئيسية في مجال الحوكمة تم الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في كابل في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣٤ - ووافقت اللجان الدائمة على تنفيذ الدليل التشغيلي للدعم ”من خارج الميزانية“ لحكومة أفغانستان. وتقديم هذه الوثيقة الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة يمثل التزاما حيويا للمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في كابل وعاملا أساسيا لمواصلة المناقشات بشأن تحسين فعالية المعونة. وسيتمكن المانحون، من خلال إجراءات المصادقة، من إدراج مساعدتهم الخارجة عن الميزانية في ميزانية وطنية موسعة تتيح القدرة على استغلال طرائق تعدد الموارد بينما تكفل القيادة الأفغانية في مجال التنمية وموارد الإدارة.

٣٥ - وفي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، عقدت حكومة أفغانستان مؤتمرا لمدة يومين لاستعراض ومعالجة المسائل المتعلقة بالعملية الجارية لانتقال المسؤولية الأمنية إلى السلطات الأفغانية. وفي اليوم الأول من المؤتمر، نظر أصحاب المصلحة الأفغانيون بمن فيهم حكام المقاطعات وممثلون من الوزارات والمجتمع المدني، في سبل تحسين الاتساق ضمن الهياكل والسياسات الحكومية، لا سيما على الصعيد دون الوطني. وفي اليوم الثاني، انضم إلى المسؤولين الحكوميين أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم ممثلي الخاص، وذلك لمناقشة سبل اتساق الدعم الدولي مع مبدأي قيادة أفغانستان وملكيتها لإدارة شؤون البلد. وأقرت غالبية الجهات الفاعلة المشاركة في عملية الانتقال بضرورة كفالة إدماج استراتيجيتي الحوكمة والتنمية في مجالات الانتقال. وواصلت البعثة، بوصفها مراقبا للعملية، المشاركة مع الحكومة

والمحاورين من القوة الدولية للمساعدة الأمنية والعمل عن كثب مع مجالس التنمية في المقاطعات والأفرقة العاملة القطاعية، بقيادة الوزارات المختصة.

٣٦ - وتواصلت المفاوضات بشأن برنامج لصندوق النقد الدولي. وتحققت درجة أكبر من الوضوح والتفاهم بين حكومة أفغانستان والصندوق بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها قبل الموافقة على برنامج الصندوق. وحققت الحكومة في الأسابيع الأخيرة تقدما بشأن عدد من الشروط المسبقة اللازم استيفاؤها من أجل الموافقة على هذا البرنامج، وقد اعترف المجتمع الدولي وأقر بأن ذلك يشكل تطورا هاما. وتجري حاليا مناقشات تتعلق بإيفاد بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي إلى كابل في المستقبل القريب. وفي حالة عدم الاتفاق على برنامج لصندوق النقد الدولي فإن ذلك يمكن أن يسفر عن آثار سلبية خطيرة فيما يتعلق بقدرة العديد من المانحين على المساهمة في الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان وتنفيذ البرامج الأساسية.

سادسا - التنمية والمساعدة الإنسانية

٣٧ - لا تزال الاحتياجات في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية في أفغانستان مرتفعة من حيث الحجم والنطاق. وأعاق تدهور الحالة الأمنية الوصول الآمن إلى السكان المحتاجين وكذلك تفاقم آثار حالة ما يشبه الجفاف الناشئة عن انخفاض مستويات تساقط الأمطار، مما أدى إلى ازدياد الاحتياجات، لا سيما في الشمال. وفي أجزاء من مقاطعات بلخ وجوزجان وفرياب وساري بول وسامنغان، فُقدت جميع المحاصيل البعلية، ويقدر أن العديد من الأسر فقدت ٥٠ في المائة من ماشيتها بسبب انعدام المياه وعلف الحيوان. وأدى انعدام الأمن الغذائي وانعدام إمكانية الحصول على المياه النظيفة إلى تفشي الأمراض.

٣٨ - وتشير تقديرات الاحتياجات الحالية إلى أن ١,٣ مليون أفغاني قد يحتاجون إلى نوع من أنواع المساعدة الغذائية خلال الأشهر العشرة المقبلة، إما عن طريق برامج النقد مقابل العمل أو عن طريق التوزيع المباشر للأغذية. وخلال الأسابيع المقبلة، ستقوم الحكومة والمنظمات الإنسانية، بدعم من المانحين، بالتدخلات الطارئة الضرورية للحد من إمكانية اندلاع أزمة كبيرة في وقت متأخر من هذا العام. وفي ظل انعدام برامج فعالة للانتعاش والتنمية، بما في ذلك الحد من خطر الكوارث، واصلت المنظمات العاملة في المجال الإنساني تقديم المساعدة لمواجهة آثار الكوارث الموسمية الحالية التي تشكل خطرا على الحياة، مثل الفيضانات المفاجئة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الوكالات الإنسانية المساعدات الغذائية ومساعدات غوثية غير غذائية لقرابة ٠٠٠ ٩ أسرة تضررت إلى حد كبير من هذه الكوارث الموسمية في مقاطعات كل من نمروز، ولوغار، وبلخ، وباميان، وديكوندي وبدغيس وهيرات.

٣٩ - وعلى الرغم من الجفاف، تواصل تنفيذ عدد من المبادرات الغذائية والزراعية. وستوفر مؤسسات البذور المدعومة من الأمم المتحدة ٣٠ ٠٠٠ طن من ناتج حبوب القمح المشهود بسلامتها. وأنتجت اتحادات الألبان ٢ ٥٠٠ طن من علف الحيوان المركز لحالات الطوارئ وشملت تدخلات أخرى على مستوى الأسر المعيشية ''مشاريع لتربية الدواجن'' تستهدف ١٣ ٠٠٠ امرأة في ١٣ مقاطعة في عام ٢٠١١.

٤٠ - وأسفر استمرار النزاع عن تشرد ما يقدر بـ ١٣٠ ٠٠٠ شخص في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ونهاية تموز/يوليه ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٦٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وتقوم الأمم المتحدة، من خلال المجموعة المعنية بالحماية وتوفير المأوى والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ والفرقة العاملة المعنية بالمشردين داخليا، بتنسيق التدابير لمواجهة العدد المتزايد من المشردين. وهناك مشكلة رئيسية، ألا وهي انتشار أحوال الجفاف في معظم المناطق الشمالية والشرقية، ما يفاقم جوانب الضعف ويتوقع أن يؤدي إلى ترشد المزيد من الناس.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة الدعم لحكومة أفغانستان لإنجاز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للصحة الإنجابية، والسياسة والاستراتيجية الوطنيتين الأوليين لخدمات التمريض والقبالة. وتم إنشاء اللجنة الوطنية لبقاء الأم والطفل على قيد الحياة وثماني لجان في المقاطعات، دخلت الآن طور العمل. ومع مواصلة دعم المبادرة الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال، تم تلقيح ما يزيد عن ١٠,٨ ملايين طفل دون سن الخامسة في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه.

٤٢ - وحصّلت ٣٥٧ مدرسة على مركز ''مدرسة ملائمة للطفل''، وذلك من خلال توفير المرافق الصحية والنظافة الصحية المحسنة بدعم من الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تم توفير مصادر مستدامة للمياه المأمونة لـ ٦٨ ٠٠٠ شخص آخر في المناطق الريفية، واستفادت قرابة ١٤٤ ٠٠٠ أسرة من جهود الاستجابة الطارئة بقيادة مجموعة الوكالات المعنية بالمياه والمرافق الصحية والصحة لمعالجة حالات الإسهال الحادة الناشئة عن الجفاف في الشمال. ولأول مرة في أفغانستان، أنشئ مختبران وطنيان لاختبار نوعية المياه، مما ساعد على اختبار نوعية المياه في كامل أنحاء البلد، وهو ما سيحسن قدرة السلطات المختصة على رصد تفشي الأمراض المعدية والتصدي لها.

٤٣ - ونظمت الأمم المتحدة دورات تدريبية لتعزيز قدرات المرشدين، ورؤساء التعاونيات، وأعضاء جماعات المنتجين، والرابطات الشبابية والنسائية، ومجالس التنمية المجتمعية وجمعيات التنمية في المقاطعات على التكنولوجيا الزراعية، وتجهيز الأغذية وحفظها. وفي إطار دعم

البرنامج الوطني لتنمية المهارات، درَّبت الأمم المتحدة ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٨ فرد، ٥٥ في المائة منهم من النساء، على المهارات المهنية في ٢٠ مقاطعة. وتم إنشاء مرافق للتوفير والائتمان تديرها المجتمعات المحلية في ٢٠ مقاطعة لتعزيز حصول المؤسسات الصغيرة على الخدمات المالية. وحتى الآن، تمكنت جماعات العون الذاتي المحلية من جمع ١,١ مليون دولار في شكل وفورات، كما تم صرف ٧ ملايين دولار لمجالس التنمية المحلية لتوليد القروض في تسع مقاطعات.

٤٤ - وفي سياق تعزيز سبل العيش المستدامة، تم تطهير مساحة قدرها ٢٦,٨ كيلومترا مربعا من الأراضي الزراعية من الألغام، كما أزيل ٧ ٤٣٥ لغما من ٢٦٨ حقلا من حقول الألغام، وذلك لفائدة ٠٠٠ ٣٧ أفغاني. وفضلا عن ذلك، لا يزال ٠٠٠ ١٤ أفغاني يعملون في ٢٤ مشروعا من مشاريع إزالة الألغام التي يديرها المجتمع المحلي؛ وعندما تنتهي عملية إزالة الألغام في هذه القرى، ستتاح الفرص لهؤلاء الأفغانيين بفضل مرتباتهم وما تلقوه من تدريب مهني للنهوض بمعيشتهم. وبدعم من الأمم المتحدة، وافق مجلس النواب على قانون الغابات في أفغانستان. ويدعم هذا القانون وضع مبادئ توجيهية وآليات تتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية والاستفادة منها.

٤٥ - وفي المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في كابل في عام ٢٠١٠، التزمت الأمم المتحدة بالعمل من أجل إرساء نهج ''توحيد الأداء'' في تنفيذ البرامج. وهناك جهود جارية من أجل دعم التآزر ضمن الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج محددة على أساس مواضيعي. ودخل الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يشمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وستتولى الأفرقة العاملة الخمسة التابعة للأمم المتحدة والمعنية على التوالي بالسلام، والمصالحة، وإعادة الإدماج؛ والحوكمة وسيادة القانون على الصعيد دون الوطني؛ وحقوق الإنسان؛ وسبل العيش المستدامة؛ وصحة الأم والمواليد الجدد، عملية الرصد والإبلاغ كل ثلاثة أشهر بشأن الإطار الاستراتيجي المتكامل .

سابعا - مكافحة المخدرات

٤٦ - زادت نسبة القضاء على زراعة الخشخاش في عام ٢٠١١ بنسبة ٦٥ في المائة مقارنة بأرقام عام ٢٠١٠، كما تحققت من ذلك وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي عام ٢٠١١، بلغ مجموع مساحة الحقول التي أُزيل منها الخشخاش ٨١٠ ٣ هكتارات في ١٨ مقاطعة مقابل ٣١٦ ٢ هكتارا في ١١ مقاطعة في عام ٢٠١٠. وكان معظم الحقول التي أُزيلت منها زراعة الخشخاش في عام ٢٠١١ تقع

في المناطق الجنوبية والغربية والشمالية الشرقية، بينما كانت مساحة الحقول التي أزيل منها الخشخاش أقل من ذلك في المنطقتين الشرقية والشمالية مقارنة بعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، ارتفع عدد الحوادث المرتبطة بالأمن خلال عملية القضاء على زراعة الخشخاش كثيرا عن عددها في عام ٢٠١٠. وتعرضت الأفرقة التي تتولى القضاء على زراعة الخشخاش بقيادة الحكومة إلى ٤٨ هجوما في عام ٢٠١١ مقابل ١٢ هجوما في عام ٢٠١٠.

٤٧ - وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ السعر المتوسط الوطني الأفيون الجاف ٢٧٤ دولارا للكيلوغرام، أي بزيادة نسبتها ١٠٤ في المائة مقارنة بسعره في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠، انخفض إنتاج الأفيون إلى النصف، وكان ذلك يُعزى أساسا إلى آفة الأفيون. وأدى ارتفاع الأسعار التي بلغت مستويات تاريخية إلى زيادة كبيرة في زراعة الخشخاش في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية والغربية.

٤٨ - وشرعت وزارة مكافحة المخدرات في عملية استعراض الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات، وذلك وفقا للالتزامات المقطوعة خلال المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في كابل. وستتم عملية استعراض الاستراتيجية بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الوطنية والدولية العاملة في مجال مكافحة المخدرات.

ثامنا - دعم البعثة

٤٩ - تواصلت عملية تحسين الأمن المادي للمكاتب الميدانية، بما في ذلك عن طريق إنشاء مركب جديد في مزار شريف. وبموازاة ذلك، نُفذت تحسينات أمنية كبيرة في المكاتب الإقليمية، بما في ذلك توفير الإقامة داخل المركب لجميع الموظفين الدوليين. وعلى الرغم من الشروط الجديدة الأكثر صرامة المتعلقة بمعايير العمل الأمنية الدنيا، المحددة على إثر الهجوم الذي تعرّض له مكتب البعثة في مزار شريف في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، يتوقع أن الموظفين الدوليين سيتمكنون من العودة إلى المكاتب المحسنة في ٦ مقاطعات بحلول نهاية أيلول/سبتمبر.

٥٠ - ويبلغ معدل الشغور العام بالنسبة للموظفين الدوليين في تموز/يوليه ٢٠١١ نسبة ٢٠,٢ في المائة، أما معدل الشغور العام بالنسبة للموظفين الوطنيين فقد بلغ في تموز/يوليه ٢٠١١ ما نسبته ٩,٧ في المائة. واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١١، تم تعيين مكتب الدعم المشترك في الكويت مركز عمل للموظفين المصحوبين بأسرهم، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ المعنون ”النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية“.

تاسعا – ملاحظات

٥١ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقلبات سياسية كبيرة ومستويات مقلقة لانعدام الأمن بالنسبة للشعب الأفغاني، وسط عملية انتقال إلى تولي الأفغان القيادة والمسؤولية عن الأمن. ويساورني قلق بالغ إزاء تزايد عدد الخسائر في صفوف المدنيين وما للنزاع المسلح من أثر على المدنيين الواقعين في الوسط بين المتحاربين. كما تخلق الحالة الأمنية الهشة بوجه عام بيئة صعبة بالنسبة للموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين، بما فيهم موظفو الأمم المتحدة والبعثة، للقيام بأعمالهم وتنفيذ ولاياتهم. وأحث كافة الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي نصا وروحا وأشجع بقوة جميع الجهات المعنية على اتخاذ خطوات ملموسة لحماية المدنيين، بما في ذلك وقف استخدام الأجهزة والتكتيكات التي تستهدف بصورة عشوائية السكان المدنيين وتضر بهم. ولكي تخرج أفغانستان من النزاع الحالي، على كل من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين جعل احترام حقوق الإنسان العالمية في صلب سياساتهم وممارساتهم.

٥٢ – ولإحراز النجاح في الانتقال إلى تولي الأفغان زمام المسؤولية عن الأمن، من الهام أن تواصل قوات الأمن الوطني الأفغانية إظهار مزيد من الاستقلالية والمهنية لتعزيز مسؤوليتها ومساءلتها. ويعد الاتفاق الرسمي على زيادة حجم القوات تطورا إيجابيا على درب زيادة السيادة الأفغانية والاستقرار على الأمد الطويل.

٥٣ – وإجمالا، أظل متفائلا بحذر إزاء الدلائل التي تشير إلى بدء حوار باعتباره شرطا لا بد منه لبلورة عملية واسعة النطاق لتحقيق السلام والمصالحة. ولذلك، أحث جميع الأفغان على عدم الاستسلام لمناورات زرع بذور الشك أو الترويع أو التخويف أو التلويح بالانتقام والعمل سويا بدلا من ذلك على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بالدخول في حوار بناء وصياغة إطار لتحقيق سلام مستدام. وقد يتزايد زخم الحوار والمصالحة ويجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة السانحة. ومن خلال المساعي الحميدة لممثلي الخاص، ستواصل البعثة الترويج لهذه العملية وتقديم المساعدة لها من خلال فريق دعم السلام، بناء على طلب حكومة أفغانستان وبالتنسيق معها.

٥٤ – وأخذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج يتوطد بعد اعتماد ميزانية البرنامج في حزيران/يونيه. ولا تزال هناك صعوبات تنفيذية، من قبيل التأخر في تحويل الأموال وما أعقب ذلك من تأخر في المشاريع الإنمائية ذات الصلة، لكن أصحاب المصلحة يعملون على حل المشكلات. ومع الإقرار بأن الإمكانات الحقيقية للبرنامج رهن بنجاح العملية السياسية من أجل السلام، فإن البعثة تواصل رصد التطورات ذات الصلة على الصعيدين

الوطني والإقليمي وتقديم المشورة والمساعدة، بناء على الطلب، لكفالة تنفيذ البرنامج. ونتطلع إلى أن يشرع في عملية محلية للبت في المظالم لضمان معالجة المشاكل المحلية الكامنة.

٥٥ - ومنذ افتتاح الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تحث البعثة مختلف أفرع الحكومة على العمل سويا على إيجاد حل لحالة الجمود التي أعقبت الانتخابات تماشيا مع الدستور. وردا على رسائل وردت إلى من أعضاء في مجلس ووليسي جيرغا، كتبت إليهم في تموز/يوليه مشددا على أن القضايا ينبغي حلها بطريقة تتسق مع المبادئ التي تستند عليها المؤسسات الديمقراطية الأفغانية وعلى نحو لا يؤثر سلبا على السلام والاستقرار. وما زالت البعثة تدعم كون اللجنة الانتخابية المستقلة صاحبة الكلمة الفصل في المسائل الانتخابية، ورحبت، في بيان مؤرخ ٢٣ آب/أغسطس، بإعلان اللجنة باعتباره إجراء يؤمل أن يكون نهاية لحالة الجمود ويتيح لمختلف أفرع الحكومة التركيز على العمل في المستقبل. وتبرز شهور الجمود المؤسساتي الذي استلزم التوافق السياسي الحاجة إلى انخراط واسع النطاق لجميع الأطراف الأفغانية في بلورة إطار انتخابي مقبل.

٥٦ - وكان تشكيل اللجنة المشتركة الأفغانية الباكستانية للمصالحة والسلام تطورا إيجابيا، وهي توفر آلية منظمة للبلدين لعقد اجتماعات منتظمة لمناقشة قضايا المصالحة وتبادل الآراء بشأنها. وكفالة أن تصبح هذه اللجنة المشتركة فعالة في تيسير التصالح مع العناصر المناوئة للحكومة ومعالجة مسألة التمرد في بعدها العابر للحدود أمر يتوقف على البلدين معا. وينبغي أن تتواصل الاجتماعات. كما يؤمل أن تؤتي الاجتماعات الثلاثية بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة ثمارها من حيث التخفيف من حدة التوتر عبر الحدود وزيادة الثقة، وأن يتم النهوض بشكل تعاوني بتنفيذ اتفاق تجارة المرور العابر المبرم بين أفغانستان وباكستان - الذي هو أداة هامة لتيسير حركة السلع الأساسية داخل المنطقة.

٥٧ - ولا مبالغة في تأكيد أهمية التعاون الإقليمي لتعزيز الاستقرار والرفاهية في أفغانستان. وتشجع كافة الدول على المشاركة في دعم هذه العملية بطريقة نشطة وإيجابية بغية مواصلة إحراز التقدم في المؤتمرين اللذين سيعقدان في اسطنبول وبون في وقت لاحق من عام ٢٠١١.

٥٨ - وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود، لا لكفالة اتساق النهج المتبعة في الميدان من جانب طائفة واسعة من الفاعلين الدوليين فحسب، ولكن أيضا للدعوة إلى ضرورة تأمين دعم هؤلاء الفاعلين على المدى الطويل، بما في ذلك في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن اللازم تنسيق الدعم لكي تفي أفغانستان باحتياجاتها الاجتماعية - الاقتصادية العاجلة وتعزز المؤسسات التي توفر الخدمات الأساسية للسكان، لا سيما في مجالات الأمن، والعدالة، والخدمات الاجتماعية، والعناية بالموارد الطبيعية ومكافحة الكوارث، وتحرز بالتالي تقدما نحو

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٢٠، الذي هو التاريخ المستهدف التي وافقت عليه أفغانستان. وينبغي أن تستند هذه العملية إلى نهج شامل للانتقال إلى دعم تنمية أفغانستان على الأمدين المتوسط والطويل وحوكمتها السليمة. ومن شأن هذا النهج إذا أثبت فعاليته أن يصحح انعدام التوازن الحالي بين التشديد على الأمن والتشديد على الحوكمة والتنمية. ومن منظور إنمائي، تثير عملية الانتقال الحالية عددا من القضايا الأساسية. أولها أهمية الاعتراف بأن التنمية والحوكمة وسيادة القانون هي عناصر حاسمة لكي يكون الانتقال مستداما لا رجعة فيه. وسيتوقف الأمر في معظمه على النجاح في تعزيز المؤسسات، وبخاصة على المستوى دون الوطني، وإيجاد فرص العمل والفرص الاقتصادية وإمكانية الاستفادة من خدمات العدالة الأساسية والحصول عليها. وثانيها أنه على الرغم من عدم إمكانية تحقيق التنمية والحوكمة وسيادة القانون في الإطار الزمني المحدد في ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٤ لنقل المسؤولية عن الأمن، فإن ثمة مجالا لاستقطاب الاهتمام السياسي والمالي الحالي بالانتقال للتسريع بالأنشطة التي يمكن أن تضع أفغانستان على مسار التنمية المستدامة. وثالثها أن الانتقال كما صور حاليا ليس مستداما، إذا لم يتم تماما تقييم التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم المتعددة المرتبطة بالمشاريع الإنمائية. ورابعها أن حكومة أفغانستان ستحتاج بالتالي إلى الدعم الدولي الطويل الأمد واستثمارات القطاع الخاص للنهوض بتوليد الدخل. وستواصل البعثة إثارة الشواغل المتعلقة بالمسائل الأعم التي ترتبط بالانتقال، وليس أقلها آثارها على المدنيين الأفغان، الذين يتعين أن يروا أمنهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم وفرصهم الاقتصادية تزيد نتيجة لانتقال المسؤوليات إلى حكومة أفغانستان.

٥٩ - ويتعين أن تكون برامج الحوكمة والتنمية التي أوليت الأولوية لتنفيذها في أثناء الانتقال متسقة مع الأهداف المنصوص عليها في إطار عملية كابل والبرامج ذات الأولوية الوطنية. ولذلك، ينبغي أن توجه المساعدة وأن تعزز الهياكل الأفغانية القائمة لكفالة الحوكمة الفعالة وتقديم الخدمات للسكان. وينبغي ألا يكون الزخم وراء انتقال المسؤولية عن الأمن على حساب الجهود الرامية إلى الاستثمار في عمليتي الحوكمة والتنمية، وخاصة أن الموارد تتضاءل في مجالات أخرى. وترحب البعثة بمبادرات الحكومة لتعزيز اتساق ترتيبات الحوكمة، والإدارة وقدرة الميزانية على المستوى دون الوطني وتبحث عن نهج عامة أخرى في مجال تنمية القدرات والتخطيط. وأملي أن تتم تسوية مسألة مصرف كابل بطريقة مبنية على احترام المبادئ والمساءلة، وعلى نحو لا يعاقب المستفيدين من البرامج الذين هم الآن متضررون نتيجة عدم الاتفاق على برنامج لصندوق النقد الدولي.

٦٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية أيضا تبعث على القلق نظرا لاقتران النزاع بالكوارث الطبيعية، ما يزيد من حدة آثار الفقر المزمن وأوجه الضعف على السكان. وبالتالي، فإني

أشعر بالارتياح أمام الجهود التي تبذلها الحكومة ومجتمع المساعدة الإنسانية للتصدي للجفاف الحالي. ومن التحديات المستمرة كفالة مستوى عال من التفاهم بشأن الحالة الإنسانية، سواء تعلق الأمر بالسكان المتضررين والمتشردين بفعل انعدام الأمن والنزاع أو بالاحتياجات الحادة الناتجة عن فقد المحصول أو الكوارث الطبيعية. وتعمل الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية والمحلية ومع جميع الفاعلين في المجال الإنساني لتحسين الأدوات التحليلية وتعزيز إدارة الكوارث والتأهب لها، وتشجع تبادل الخبرات العملية في تحسين الوصول إلى المحتاجين. وأود أن انضم إلى الداعين إلى الاحتفال باليوم العالمي للإغاثة الإنسانية في أفغانستان: ويجب ألا نغفل احتياجات الأفغان في ظل النزاع. ويجب على جميع الأطراف احترام مبادئ العمل الإنساني في تقديم المساعدة، مع الاعتراف بضرورة حماية المدنيين، وكذا حماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني وإتاحة وصولهم إلى السكان المتضررين.

٦١ - و لا تزال أفغانستان إلى حد بعيد أهم مصدر للأفيون والهيروين غير المشروعين المتجر بهما على الصعيد العالمي. وما زال هناك شعور بالأثر السلبي للمخدرات غير القانونية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ففي تقرير صدر عن الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١١، قدر أن الجماعات الضالعة في الجريمة العابرة للحدود الوطنية هي المستفيد الأكبر من التجارة، بما قيمته ٦٨ بليون دولار، وأن المزارعين الأفغان لا يكتسبون من التجارة سوى ٤٤٠ مليون دولار، ما يقوض الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة وسيادة القانون. وإضافة إلى ذلك، لا تزال للآثار الصحية والأمنية عواقب وخيمة على النسيج الاجتماعي، لا في أفغانستان فقط ولكن أيضا في العديد من البلدان الأخرى. وفي حين يسرني أن أحيط علما بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية للحد من الإنتاج، فإن مشكلة عالمية من هذا الحجم تتطلب جهودا عالمية، وبالتالي فإني أشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة التعاون لمعالجة هذا الوضع.

٦٢ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، ستافان دي ميستورا، وكذلك جميع موظفي البعثة وموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، سواء أكانوا وطنيين، أو دوليين، على ما يبذلونه من جهود لا تكل في ظل ظروف صعبة للغاية. كما أود أن أشكر نائب الممثل الخاص مارتن كوبلر، الذي عينته ممثلا خاصا لي في العراق، لما أبداه من تفان وحماس في خدمة شعب أفغانستان.